

## رسالة مفتوحة الى دولة رئيس وزراء اثيوبيا

بقلم : أحمد نقاش / كاتب وباحث فى شؤون القرن الافريقي

منذ اعلان اثيوبيا قبول اتفاقية الجزائر تسارعة الاحداث بشكل درماتيكي بين ارتريا واثيوبيا والكل رحب بعملية السلام بين الدولتين وفى مقدمة هؤلاء الشعب الارتري الذى يعانى من جبروة افورقى وديكتاتوريته المطلقة، باعتبار السلام هو امال الشعوب ومطلب كل انسان سليم الفطرة والسريرة .

الا ان تصريحات وخطابات الفينة الحاكمة فى ارتريا والتي لا تتسق مع ابسط العرف الدبلوماسى لمن يفترض انهم يمثلون شعب ودولة ذات سيادة وطنية معترف بها دوليا، اصبح مصدر قلق لكثيرين من ابناء ارتريا وشعبها المناضل الذى ضحى بكثير من فلذات اكابده من اجل الاستقلال والحرية والسيادة الوطنية عبر التاريخ .

اذا اردنا ان نتحدث عن العلاقات التاريخية بين اثيوبيا وارتريا لم تكن هذه العلاقة يوما كما يفترض ان تكون علاقة جيران واخوة، بين شعبيين مجاورين، بل كانت علاقة حروب وغزوات ومقاومة الغزو بالمقابل، وكل هذا كان بسبب اطماع حكام اثيوبيا فى ارتريا . والشعب الارتري لم يفكر يوما منع اثيوبيا الانتفاع من البحر الارتري فى اطار السيادة الارترية والقانون التجارى بدليل عندما انتصر الشعب الارتري فى منطقة روبروبية فى وادى حداس المؤدى الى الشاطئ الارتري فى عام 1879م على الغازى (راس اريا) المدعوم من رأس الولة ابا نقا ( تم توقيع الاتفاقية بموجبها تستفيد اثيوبيا من البحر الارتري مقابل دفع الجماريك فى منطقة (ماهيو) على المستجلب عبر البحر.

كذلك الكل يعلم ان امبرطور اثيوبيا لم يدخل ارتريا عام 1952 عنوتا او بقوة انما دخلها بموجب القرار الدولى الظالم (الحكم الفدرالى) الذى فرض على الشعب الارتري رغم مطالبته بالاستقلال الكامل مثله مثل الدول الافريقية التى كانت تحت الاستعمار الايطالى . الا ان امبراطور اثيوبيا لم يحترم النظام الفدرالى والذى كان الفدرالى من طرف واحد عام 1962 مما عجل ذلك التحاق الشباب الارتري بكثرة بالكفاح المسلحة الذى تم اعلانه عام 1961م بقيادة الشهيد حامد ادريس عواتى فى جبال ادال الشامخة .

عبر التضحيات الجسام والنضال المرير الذى تضرر منه الشعبى الارتري والاثيوبى لمدة 30 عاما استطاع الشعب الارتري ان يحرر ارضه بالكامل عام 1991م واكد على قانونيته فى

الاستفتاء العام الذي اجرى تحت انظار العالم اجمع على استقلال بلاده عام 1993م بذلك اصحبت ارتريا دولة ذات سيادة معترف بها دوليا وعضوا في الامم المتحدة .

الا ان المجموعة التي اغتصبت السلطة بقيادة الدكتاتور (افورقي) واصبحت سلطة الامر الواقع منعت الشعب الارتري من ممارسة حقه الديمقراطي في اختيار من يقود دولته المستقلة بشكل قانوني، وبالتالي ان المجموعة التي تقود ارتريا اليوم لا تمثل الشعب الارتري من الناحية القانونية والدستورية. وای اتفاقية توقعه هذه السلطة ويكون فيه تفريط في السيادة الوطنية والمصالح العليا للشعب الارتري لا يمثل ارتريا باى شكل من الاشكال.

من هنا يجب على القيادة الاثيوبية وخاصة دولة رئيس وزراء اثيوبيا السيد ابي أحمد الذي تفاعلت به شعوب المنطقة خيرا عدم التورط في المساس بالسيادة الوطنية الارترية اذا كان السلام المطلوب هو مع الشعب الارتري، واول خطوة يجب تطبيقها هو قرار اتفاقية الجزائر و رسم الحدود على ارض الواقع دون تأجيل او تجاهل، وبعد ذلك تتبع الاتفاقيات الاخرى التي تحقق المصالح المشتركة لشعبي الارتري والاثيوبي دون المساس بسيادة اى طرف منهما، لان افورقي المسكون بالخرافات التاريخية قد يحاول اعادة عقارب الساعة الى الوراء تحت هوس اعادة ملك جده ( الملك يوهانس) هكذا سيحاول توريث الشعب الاثيوبي والارتري والمنطقة كلها من جديد في حروب وقلقل لا يعلم نهايتها الا الله . بل على العكس نطلب من رئيس وزراء اثيوبيا وكل دول الجوار وكل القوة المحب لسلام ان تطلب من اسياى افورقي اقرار الدستور والقانون واطلاق سجناء الرأى فى ارتريا وتحديد الفترة الزمنية للخدمة الوطنية واجراء الاحصاء ومن ثم اجراء انتخابات حرة ديمقراطية فى البلاد.

والشعب الارتري ليس ضد المصالح الدول الاقليمية والدولية اذا كانت فى اطار المصالح المشتركة للشعوب، ام محاولة تجاوز الشعب الارتري بأى حال من الاحوال لن يجلب السلام والاستقرار الى منطقة القرن الافريقي بل ستعيد وضع المنطقة الى المربع الاول . ان الظروف الصعبة التى يمر بها الشعب الارتري اليوم لن تدوم ولا بد ان يأت يوم يستعيد فيه الشعب الارتري قوته و ارادته الحرة ونضاله الديمقراطي .

" اذا الشعب يوما اراد الحياة فلا بد ان يستجيب القدر

ولا بد لليل ان ينجلي ولا بد للقيد ان ينكسر "

[Ahmednegash99@gmail.com](mailto:Ahmednegash99@gmail.com)